# المواطنة الواعية ... نحو استراتيجيات لمواجهة المخاطر والتهديدات

# Awareness of citizenship ... Toward strategies to face risks and threats

| تاريخ الارسال: 2021/01/15 | تاريخ القبول: 2021/04/28 | تاريخ النشر: 2021/07/15 |
|---|---|---|

*د. زبيري عبد الله
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
abdallah.zoubiri@univ-msila.dz

**ملخص:**

يأتي هذا المقال في إطار الدراسات التّنظيرية الّتي تتناول موضوع المواطنة، لما لها من أهمية في بناء مسارات الوعي لدى المواطن وترسيخ قيّم الولاء والانتماء والتّنشئة السّليمة مركزين على أدوارها وفعاليتها في الواقع العملي، ونتناول دور المواطنة الواعية، الّتي تشكل منظومة متداخلة من الشّعور بالانتماء للوطن والمشاركة السّياسية وتنمية روح المسؤولية والوعي بمنظومة الحقوق والواجبات، بل تتجاوزها إلى البحث عن استراتيجيات بديلة في مواجهة المخاطر والتّهديدات جراء الأحداث المتلاحقة والتّغيرات الكبيرة الّتي تعرفها المجتمعات في المستوى العلمي والتكنولوجي، والّتي أصبحت تهدد السّلم الاجتماعي وتماسك النسيج المجتمعي .

**الكلمات المفتاحية :** المواطنة الواعية؛ المخاطر والتهديدات ؛ الاستراتيجيات.

***Abstract :***

*This article comes within the framework of theoretical studies that deal with the issue of citizenship, because of its importance in building paths of awareness of the citizen and consolidating the values of loyalty, belonging and sound upbringing, focusing on its roles and effectiveness in practical reality, and we address the role of conscious citizenship, which constitutes an interconnected system of sense of belonging.*

*For the homeland, political participation, development of the spirit of responsibility and awareness of the system of rights and duties, but beyond it to the search for alternative strategies in*

***المؤلف المرسل:** زبيري عبد الله

*facing the risks and threats resulting from the successive events and the great changes that societies know at the scientific and technological level, which have become threatening the social peace and the cohesion of the societal fabric.*
***key words** : informed citizenship ; risks and threats ; strategies.*

**مقدمة:**

يعد مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم السوسيولوجية والسياسية تعقيدا ،على الرغم من أهميته لفهم وتحليل العديد من المشكلات والظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع.وتتضح هذه الأهمية في كونه مؤشرا ومعبرا عن الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع ،كما انه يمثل الرابطة السياسية الوثيقة بين الفرد والدولة.[1]

وتعني المواطنة ارتباط الفرد بانتمائه الوطني و ما ينعكس على ذلك من حصوله على الحقوق المترتبة على هذه الصفة و الالتزام بالقيام بالمسؤوليات الناتجة عنها تجاه الدولة التي ينتمي لها، فالفرد وفقا لذلك يشعر بالولاء تجاه العديد من المؤسسات المحيطة به من خلال القيم الاجتماعية و روح الانتماء لهذه المؤسسات السياسية والتنظيمات المجتمعية مثل الأحزاب و المجتمع المدني[2] .

حيث أنّ المواطنة الواعية مستمدة من قيم الانتماء والجذور الايديولوجية للمواطنة كمفهوم مستحدث يدفع الباحثين إلى محاولة تحديد ماهيتها و المنحى التطبيقي لها لإعادة تنميط الوعي بأهمية الدور و فاعليتها في بناء استراتيجيات بديلة كتجربة واعدة للتصدي للتهديدات و المخاطر التي تواجه العالم السياسي اليوم، في ظل التغيرات الإقليمية والدولية الراهنة التي طالت أنظمة الحكم.

كما يحمل مفهوم المواطنة الواعية بعدين اساسيين البعد السياسي الذي يعبر عن مدى إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن كجسم سياسي في مؤسسات الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات. كما ذكرنا سابقا، كما يهتم البعد الثاني الثقافي بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تمثل الهوية والرموز المشتركة لما يمثل الهوية الوطنية الواحدة.

من خلال ما سبق يتبين أن المواطنة الواعية هي ممارسة لها تاريخها في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد في إطار آليات تضمن تعميقها في ارض الواقع وفق مقومات تربط المواطن بمحيطه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز ماهية المواطنة الواعية التي تتناول المواطن بالدرجة الأولى كهدف أسمى لاستقرار الوطن وتنميته، وهذا لا يتحقق إلا من خلال خلق التوازن بين الأدوار والواجبات والحقوق والإيمان بالمسؤولية الاجتماعية والقانونية وممارستها هي جزء من استمرار المجتمعات والأفراد وبقاءها، كما يعد الإحساس بوعي المواطنة الصراع القائم بين الأجيال في موضوع المواطنة الواعية.

ومن هنا تنبع أهمية الدراسة الراهنة في تناول المفهوم من خلال البحث في التحديات الفكرية التي تحاول خلق مواطن مسؤولا على المشاركة الفعالة في حماية أمن واستقرار وطنه وقادرا على خلق الحوار مع متغيرات العولمة وآلياتها بالمحافظة على هويته المشتركة بالتوصل إلى رؤية مقترحة لما يجب أن تكون عليه استراتيجيات تجسيد لهذه المواطنة الواعية.

وقد تمّ تناول الموضوع من خلال الإطار النظري التالي.

**1.قراءة في التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة.**

اقترن مفهوم المواطنة عبر التاريخ بإقرار مبدأ المساواة والحديث عن تأصيله لابد أن ينطلق من تأملنا للتطور التاريخي لحصول الأفراد على حقوقهم وحريتهم الفكرية والدينية والعقائدية والمشاركة السياسية، وقد مر مبدأ المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية نما فيها مفهوم المواطنة حتى وصل إلى دلالته المعاصرة.[3]

أدت التحولات التاريخية إلى انتقال مفهوم المواطنة من المفهوم التقليدي الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني، وجاء تلبية لحاجة الدولة القومية الحديثة ونضال الشعوب فيها إلى المفهوم المعاصر للمواطنة، الذي يستند إلى فكر عصر النهضة والتنوير وأطروحات حقوق الإنسان، والدعوة إلى تمكن الشعوب وسيادتها، باعتبارها مصدر كل السلطات، وبذلك تم ترسيخ مبدأ المواطنة وأصبح كحق ثابت في الحياة السياسية.

ارتبط مفهوم المواطنة بكل المراحل التي عرفها الفكر الإنساني، فامتازت عند اليونان بممارسة سياسية ونموذج ديمقراطي فريد جعلها النواة الأولى في مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة ديمقراطية، أي أنها خلقت الأجواء المناسبة للمشاركة السياسية.

لم يستقر مفهوم المواطنة عند اليونان على حالة واحدة، بل تطور من نظام سياسي لأخر، حتّى أصبحت سمة يتشرف بها الفرد اليوناني وتمنحه الأهلية للممارسة السياسية في مستوياتها المتعددة، وتمنح لكل شخص تتوفر فيه وجوبا الصفات التالية " أن يكون منتميا للمدينة أبا عن جد ويعيش فيها، غير أنها انحصرت على الطبقات العليا من الارستقراطيين والنبلاء في حين حرم منها العبيد والنساء والأطفال.

كانت الممارسة اليونانية لمبدأ المواطنة من بين الأولويات التي أسست للمواطنة المعاصرة، يقول الأستاذ علي خليفة الكواري: "على الرغم من قصور مفهوم المواطنة الذي تم تطبيقه في أثينا، من حيث الفئات التي يشملها وعدم تغطيته لبعض الجوانب التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة، فانه قد نجح بتحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين من وجهة نظره، وذلك من حيث إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولا إلى تداول السلطة وتولي المناصب العامة. [4]

أما في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد حصل تغيير في مفهوم المواطنة إذ مر بمرحلتين هما: الأولى هي مبدأ الانتماء إلى الوطن الخاص (روما)، حيث يعتبر كل روماني مواطنا، أما سكان الأقاليم الأخرى التي سيطرت عليها الإمبراطورية الرومانية فهم رعايا، أما الثانية فهي قد جعلت معيار الولاء وليس السكن هو الأساس في اتصاف الفرد بالمواطنة.أي تم توسيع مصطلح المواطنة لدى الرومان ليشمل الشعوب التي خضعت لها.

والواقع أن الدولة الرومانية منحت المواطنة بعدا قانونيا ،ونظمتها بشكل دقيق ومحكم عبر إجراءات إدارية ،ومن بين دعاة العدل والمساواة بين الطبقات الاجتماعية شيشيرون الذي يرى أن الدولة لا تستطيع أن تضمن استمراريتها وبقائها وهيبتها إلا إذا اعترفت بحقوق المواطنين ،لأنها تمثل مصلحة الناس المشتركة. [5]

أما العصور الوسطى فقد تراجع مفهوم المواطنة في الفكر السياسي وذلك بسبب اندثار التجارب الديمقراطية المحدودة في واقع الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك إلى إقامة أنظمة الحكم المطلقة .

ويعود تاريخ إبداع مفهوم المواطنة في أوروبا إلى بداية الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وتزايد تأثيره نتيجة قيام حركة الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، حيث تكرس مفهوم المواطنة في أطروحات العديد من المفكرين الذين أرادوا الخروج بمفهوم المواطنة من مجرد الانتماء إلى دين آو طبقة، إلى

مفهوم سياسي يعتمد الأمة والدولة معيارا، فكانت نظرتهم للمواطنة على أنها تكتسب سياسيا، وليس دينيا أو طبقيا كما كان شائعا في العصور الوسطى. [6]

وبالرجوع إلى الجذور التاريخية للمواطنة نجدها لم تقتصر على الفكر السياسي الغربي فقط، وإنما لها جذور تاريخية في الحضارات الإنسانية الأخرى، وخاصة عند العرب والمسلمين، لان المفاهيم تختلف دلالتها من عصر لأخر، وذلك تبعا للسياق الثقافي والسياسي و اللغوي التي تبلورت فيه.

فالحضارة العربية مثل التجارب السياسية التي عرفها الإغريق والرومان ،توفر قدرا من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار ،حيث كان لكل قبيلة في عصر الجاهلية مجلس شورى يختار شيخ القبيلة الذي يكون عادة من أهل العصبية (القبيلة) ويراعى في اختياره تقدم سنه وامتيازه بالكرم والشجاعة والتجربة.

وقد قرب المسلمون الأوائل أيضا من مفهوم المواطنة ،كما كان معروفا قبل ظهوره في الإسلام، وكان ذلك بفضل ما يحمله الإسلام من مضامين للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات، والذي تشير إليه العديد من الآيات الكريمة وقد انطلق الإسلام من نظرته للمساواة من منطلق أن السلم هو العلاقة الأصيلة بين الناس وعلى هذا الأساس بين الإسلام سياسته الإصلاحية فيما بين المسلمين بعضهم مع بعض وفيما بينهم وبين غيرهم من مواطنيهم أو من الأمم المختلفة ،وقد كان غير المسلمين إذا احتفظوا بحالة السلم فهم والمسلمون إخوان في الإنسانية،يتعاونون على النفع العام. [7]

وفي القرن الواحد والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورا مال به نحو العالمية وما جعل المواطنة تتحدد بالاعتراف بوجود ثقافات مختلفة، احترام حق الغير وحريته،الاعتراف بوجود المواطن و فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة، فهم اقتصاديات العالم، الاهتمام بالشؤون الدولية، المشاركة في تشجيع السلم الدولي، غير أن هناك نوع من الانزياح عن المواطنة في سياق مبدأ التثاقف إلى مواطنة معولمة يراد لها تذويب الخصوصيات المحلية لتصير كل الخصوصيات والهويات هوية واحدة برؤية دوغمائية. [8]

## 2. المواطنة الواعية... نحو رؤية استشرافية

إن تأصيل مفهوم المواطنة وتفعيل مقتضياته وآلياته وبنياته ضمن هذا السياق يعد اختبارا معمليا لإشكالات تتعلق بمناهج النظر الكلية و مناهج التناول الجزئية مع النظر إلى الواقع ومعطياته الحضارية دون إهمال جانب التحديات التي تفرضها هذه الرؤى في سياق رؤية استشرافية مستقبلية لهذا المفهوم المحوري في بناء و تشييد المجتمعات و الأمم . [9]

فمنذ بدء الأوطان في التاريخ وهناك مصطلحات ومقولات عن الوطن والمواطنة ولكن مفاهيمها التطبيقية تغيرت على مر الزمن والمكان، فإذا تحدثنا على المواطنة كمفهوم عام من خلال جوهره ومعناه الحقيقي لا يخرج عن السياق التقليدي المرتبط بالحقوق والواجبات لكن مفهوم المواطنة الواعية في سياقه المستحدث تم تكوينه بفعل المتغيرات التي تحدث في العالم من تهديدات ومخاطر أصبح فيه التكفل الأكاديمي بهذا المفهوم، يشكل صمام أمان لترسيخ قيم الأمن وحقوق الإنسان، من خلال تغيير الواقع للأصلح والأفضل بطرق واعية ومتزنة.

فالمدخل الأول لوعي مواطنة الإنسان و انتمائه، تلك الرؤى والأفكار التي تكتسبها القدرة على العطاء الأكثر للبلاد، حيث يشارك في المواطنة الواعية مجموعة من المؤسسات المجتمعية تعمل على تشكيل المنظومة القيمية للفرد و تحديد سلوكه وخلق المواطن الصالح الذي يمتلك الخبرات و القيم و يحقق دوره الايجابي في تكريس مفاهيم المواطنة وقيم الولاء و الانتماء للوطن و إعداد هذا المواطن الصالح الذي يحافظ على مقومات الولاء بما يحقق الترابط الاجتماعي من خلال تشكيل المناخ الثقافي و الاجتماعي الداعم وإيجاد قنوات اتصالية لتدعيم دور هذه المؤسسات المجتمعية.

فالوعي المجتمعي يتطلب إنسانا واعيا و مؤهل لمرحلة كبيرة من العطاء الفكري الواعي الحقيقي و الهادف و بالتالي تكون لغة المواطن الواعي متطورة أكثر في الحياة الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، كلها يد واحدة و حاضنة و مشتركة في تحقيق هذا الهدف.

و وفقا لذلك فالمواطنة الواعية هي الوعاء القانوني والدستوري والسياسي الذي يستوعب كل التغيرات والخطوات، وتعمل على إدماجها في منظومة قانونية تؤسس للحقوق والواجبات المتساوية، فهي الحد الفاصل بين كل الاختلافات والتباينات في الدائرة الاجتماعية والوطنية. لتحقيق الوحدة المجتمعية، وتحمل أكثر للمسؤوليات في مواجهة المخاطر والتهديدات، ومنه توسيع المشاركة في صناعة المستقبل.

### 3. ركائز المواطنة الواعية

يحضى مبدأ المواطنة بأولوية على سائر الحقوق القانونية و السياسية و ذلك كونها السبيل الناجح لتنمية إمكانات النضال السلمي السياسي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية تدريجيا و إدارة أوجه الاختلاف ديمقراطيا ،و ذلك من خلال

الحماية القانونية و الفاعلية السياسية الأمر الذي يسمح للمواطنين بالتأثير في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لهم ،لما فيه تحقيق مصالحهم المشروعة [10]

وفق ذلك فان المواطنة تنطوي على ثلاث مكونات تشكل منظومة متداخلة من الإطار السياسي و الاجتماعي و الثقافي للدولة ،التي يحمل الفرد جنسيتها و يرتبط بمجتمعها تاريخيا و جغرافيا و ثقافيا [11]

و يمكن تلخيص أهمها في ما يأتي:

**أولا: الشعور بالانتماء للوطن**

إن الشعور بالانتماء يعتبر ركنا أساسيا في الحياة الاجتماعية والسياسية ،لأنه يؤدي دورا هاما في تحديد علاقة الأفراد بوطنهم ومجتمعهم ،وشعور الفرد كونه عضوا في المجتمع مرتبط بمسؤوليات اتجاهه ،وشعوره الاعتزاز والأمان فيه ،فيعمل من اجل حمايته ويتفاعل ايجابيا مع أفراد مجتمعه ويكون مخلصا لقيمه.

ولهذا فان الانتماء من العوامل التي تساعد على تماسك الجماعة وتزيد من ثباتها واستقرارها،فالفرد في حياته يشعر بالرغبة في الانتماء إلى الجماعات ومكونات المجتمع الأخرى.[12]

**ثانيا: المشاركة السياسية**

لا يكفي ضمان الشعور بالانتماء لكي يتجلى مفهوم المواطنة، وإنما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة، حيث المواطنة تعبر عن المساهمة في إدارة الدولة التي هي من صنع الأفراد، وهي جزء من النظرية الديمقراطية التي تجعل من كل مواطن حاكما ومحكوما في الوقت نفسه، ولا تتحقق المواطنة، كعضوية للجماعة السياسية، إلا عن طريق مشاركة المواطن في حكم دولته.

أما المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية الدخول في جميع لمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنها متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنات والمواطنين من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في الانتخابات.[13]

### ثالثا: الوعي بالحقوق و الواجبات

إضافة إلى الشعور بالانتماء والمشاركة السياسية، فإن تنمية الوعي بممارسة الحقوق والحريات، يكون من شانه ترسيخ قيم المواطنة، ودعم مشاعر الولاء والانتماء للوطن، وعلى ذلك فان الامتثال إلى ثقافة الالتزام بالحقوق والواجبات هي العمود الذي يؤسس عليه قواعد المجتمع، وأساس الثقة المتبادلة بين المواطن وولائه لوطنه.

ومن هنا فان وعي المواطن وتفاعله الايجابي يؤدي حتما إلى زيادة شعوره بالإنصاف والقدرة على المشاركة الفعلية عند أداء واجباته، فالوعي عندما يصل إلى مرحلة تجميع القوى الكلية للمجتمع، فهذا يعني تجلي الوعي الجمعي بأعلى صورة للفكر المواطني في شكله العملي ومدى نضج العلاقة بين أطراف المواطنة الثلاث الفرد –الدولة –المجتمع، والذي نتج عنه أسمى حالة لدى الأفراد وهي الروح الوطنية، والتي تظهر جليا في الانتساب لأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. [14]

ومن هنا يمكننا أن نقول: إن مفهوم المواطنة و من خلال تلك الركائز الثلاث إنما هو وسيلة لصنع آلية ديمقراطية فعالة تكون قادرة على منح كل فرد في الدولة حقوقه الأساسية ، وفي الوقت نفسه تكون قادرة على دفع هذا الفرد إلى أداء التزاماته السياسية داخل الجماعة بكفاءة واستمرارية ،مما يضمن نجاح تطبيق المنظومة الديمقراطية القائمة على حكم الشعب لنفسه [15]

### 4. المخاطر و التهديدات التي تواجه تجسيد قيم المواطنة الواعية

تواجه الدول والمجتمعات مجموعة من المخاطر والتهديدات الإقليمية والعالمية في مجال الأمن والسياسة والاقتصاد، والتي أثرت على الثوابت الوطنية وهويتنا الثقافية، وزعزعت قيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن، و فيما يلي نذكر أهم هذه المخاطر والتهديدات.

**أولا:** مخاطر متعلقة بالعولمة، حيث أدت هذه ظاهرة وما صاحبها من متغيرات عالمية غير مسبوقة في التاريخ إلى إعادة تشكيل النظام العالمي المعاصر، بما في ذلك مواطنة الإنسان تجاه وطنه .

فالمتأمل لهذه التغيرات يكتشف أنها تحمل في طياتها العديد من التهديدات لكافة مقومات الحياة وفي مقدمتها مواطنة الإنسان لوطنه، لا سيما في العقد الأخير من هذا العصر. فمن الواضح أن العولمة بصفة عامة والعولمة الثقافية على وجه الخصوص قد أثرت في معظم نواحي الحياة، مما أدي لظهور عدد من التحديات والآثار السلبية التي

أفرزتها العولمة،[16] والتي كان لها أثرها الواضح على سلوكيات الشباب وتصرفاتهم بل وقيمهم.

ثانيا: مخاطر متعلقة بالتهديدات الجديدة العابرة للحدود، واعتبار أن بعض الدول عاجزة عن احتواء المخاطر، ولاسيما التهديدات المعلوماتية التي تستهدف بعض الدول العاجزة عن احتواء المخاطر ذات البعد النفسي التي تزرع اليأس والريبة لدى المواطنين ،و في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين العلمية والتكنولوجية ،أصبحت هذه التهديدات والمخاطر تركز على البعد الهوياتي للدول بتوظيف الإعلام خاصة جانبه المتعلق بالمواطنة والانتماء ،من خلال المحتويات الإعلامية التي تحمل أفكاراً هدامة تسعى إلى التشكيك في المعتقدات والقيم والثوابت الوطنية ،التي تهدد امن الدول والمجتمعات.

ثالثا: مخاطر تتعلق بالثقافة المجتمعية الخاطئة ،التي تدفع الكثير من المواطنين إلى الإلحاح في المطالبة بالحقوق المالية والاجتماعية والخدمية والصحية والتعليمية دون تقديم الحد الأدنى من الواجبات أو الاستعداد لتقبل محاولات الدولة لتغيير هذه الثقافة والفكر الاستهلاكي المعتمد كليا على الدولة.

رابعا: مخاطر مرتبطة بمخلفات الظاهرة الاستعمارية ،لان أغلبية الدول حديثة الاستقلال تواجه تهديدات اقتصادية واجتماعية نتيجة أزمة العدالة التوزيعية ،حيث عجزت عن بناء مشاريع الدولة الحديثة ،التي تضمن الاستقرار المجتمعي للمواطن ،مما يخلف دائما التوتر والاختلافات ،ويضعف سيادة الدولة .[17]

كما يؤدي إلى ضعف فكرة المواطنة، مع انتشار الفساد السياسي والاقتصادي، الذي يصعب إيجاد آليات لحل كل النزاعات الداخلية، ونتيجة لدلك لم تستطع هذه الدول المحافظة على الانسجام الاجتماعي، ولا عن الأمن والاستقرار لمواطنيها. [18]

## 5.استراتيجيات تجسيد المواطنة الواعية

انطلاقا مما سبق نصل في هذه المرحلة إلى المواطنة التي تبنى على أساس المواطن الصالح الواعي المستعد للدفاع عن وطنه والقيام بواجباته ،وليس ذلك المواطن الذي لا يبالي بالمشاركة والدفاع عن حقه، ولا القيام بواجبه اتجاه وطنه والمتنازل عن حقوقه والمستسلم لأنواع الظلم ،ولمواجهة هذا الواقع لا بد من العمل وبذل الجهد لغرس المواطنة المسؤولة ،والتي تبث فيه روح الاهتمام ببلده ومستقبله ومصيره . [19]

إن المواطنة الواعية تحتاج إلى مواطن يتحمل مسؤولياته الوطنية باقتدار ،ويشارك بفاعلية ،إذ تحتاج إلى مواطن لديه ثقافة مواطنة ،وهي تلك الثقافة التي تقوم على مبدأ

المواطنة كقاعدة أساسية حاكمة لمجمل التفاعلات ،ويعتبر الوعي بها هي نقطة الانطلاقة نحو بناء إنسان موطن ،يكون لديه قيم الوطنية والانتماء لمجتمعه ووطنه ،وأمته.[20]

والمواطنة الواعية لا تتحقق إلا في ظل مناخ يظله الأمن والأمان ،ومع الاستقرار الذي يتيح لكل فرد التفكير في حقوقه والمطالبة بها بلا خوف ،وممارسة وجباته مع ثقة كاملة بدوره في إحداث التنمية والتطور لمجتمعه ،مما يحتاج إلى إحساس الفرد للسلام بمفهومه الواسع وبأبعاده الاجتماعية والسياسية ،في ظل منظومة متكاملة ومستقرة تحقق مصالح الوطن والمواطنين.[21]

أصبحت المواطنة الواعية قضية وجود من خلال العلاقة بين الدولة بوصفها نظاما ،والإطراف المتمثلة في الشعب، وتعد المسؤولية مشتركة يتحملها الجميع، وينبغي ألا ننسى أن المواطنة هي البوتقة التي تنصهر فيها مشاعر المواطن وأحاسيسه بالانتماء إلى وطن له تراثه التاريخي، وأعرافه وتقاليده،و لتحويل مفهوم المواطنة من مجرد شعار أو مطمح اجتماعي وسياسي إلى واقع عملي مؤسس لمجمل القيم والعلاقات الاجتماعية، وتتجاوز فكرة الحقوق و الواجبات، فهي في أبسط معاني علاقة الانتماء للأرض والوطن. [22]

**أولا: تعميق فكرة المواطنة الواعية**

تتجلى أهمية تعميق فكرة المواطنة، في ترسيخ الهوية وتقوية القيم الايجابية فهي بدورها تتجاوز الحقوق والواجبات، بل تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي ونشر التسامح .[23]

و دعم قيم الولاء لأنه الدرع الواقي لحماية المجتمع ووحدة الدولة وسيادتها،من المخاطر والتهديدات ،ويكون على ثلاثة أسس هي :

**أ.الولاء التلاحمي.** ويتمثل في ارتباط الفرد بعلاقات اجتماعية ووطنية تضمن تماسك المجتمع وتضامنه، ويتحقق ذلك عندما يتخلى الفرد عن السلوك الذي يقود للتناحر والتباغض، ويركز على السلوك الايجابي الذي يدعم الولاء والتضامن للوطن وطاعة القوانين و الإيمان بالقيم ومسؤوليات المواطنة في المجتمع.

**ب.الولاء الموجه.** ويتمثل في ارتباط الفرد بقيم ومبادئ الجماعة والمجتمع والامتثال لسلطتها والمعايير التي تحددها، والتمتع بحقوقه والدفاع عنها.

**ج.الولاء المستمر** .ويعني إن يكرس المواطن حياته ويضحي بمصالحه لبقاء حياة الجماعة، ويسمو فوق حاجاته ونوازع الأنانية، ولا ينظر للمكاسب التي يمكن إن يحققها، ويوثق الصلة بينه وبين أفراد المجتمع. [24]

فالمواطنة لا تكتسب بالوراثة و لكنها تكتسب بالتربية و التعليم و التكوين و التأهيل عن طريق الأسرة و المدرسة و وسائل الإعلام والثقافة والمجتمع ،وإذا كانت كل هذه القنوات تتكامل أدوارها في إشباع الأجيال بقيم المواطنة ،ومن هنا فان المسؤولية مشتركة بين جميع من يعمل في هذه الميادين و بالتالي تقع المسؤولية في المقام الأول على عاتق كل من : [25]

**أ.الأسرة:**

تمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي تكون المجتمع ، لما لها من دور فريد في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية لأبنائها،حيث تقوم بوظائف حيوية متعددة،تبدأ بتنشئة الأبناء على العادات الصحيحة والحرص على تنمية السلوكات الايجابية ،التي تمكنهم من تعزيز ثقافة الحوار والمشاركة والتسامح ونبذ العنف وقبول الاختلاف.

ويمكن للأسرة أيضا أن تقوم بتعميق فكرة المواطنة بتعزيز الثقافة الوطنية وبث الوعي بتاريخ الوطن وإنجازاته، وتنمية روح الولاء والانتماء، ويكون عن طريق تقديم الدعم النفسي لأفراد الآسرة خاصة الأولاد، إضافة إلى الاهتمام بحاجاتهم العاطفية والمعرفية، كالاعتراف بالفروق الفردية بينهم، ومحاولة توفير وسائل التعليم والترفيه المناسبة .

ومن هنا نخلص أنه على الأسرة تنمية القيم الايجابية في السلوكات والممارسات العملية على حب الوطن، والانتماء ،لأنهما أساسا الوطنية والمواطنة وما يتضمناه من التزام بالحقوق والواجبات.

**ب.منظمات المجتمع المدني:**

لقد أكدت كل الدراسات و التحاليل الاجتماعية الحديثة أن فاعلية منظمات المجتمع المدني و نشاطاته أصبح لها ضرورة سياسية و تنموية في آن واحد ، في هذا السياق بدأ الاهتمام المكثف بدراسة المجتمع المدني ودلالاته.[26]

وتنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها، تتأسس بناء على الرغبة المشتركة لأصحابها، وانطلاقا من إرادتهم الحرة أو الطوعية ،وعادة ما تنبع الرغبة في تكوين منظمات المجتمع المدني، من شعور الأفراد بانتمائهم للمجتمع الذي يعيشون فيه، وبكونهم معنيين بما يحدث فيه سلبا أو إيجابا، ووعيهم بما لهم من مسؤولية تجاهه، وبأهمية الانخراط في قضاياه بالاشتراك مع الآخرين، وما يقتضيه ذلك من تطوع وتعاون من أجل الصالح العام.[27]

و أعمال ومبادرات منظمات المجتمع المدني لا بد أن تصب في خدمة الصالح العام، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع،[28] أو بعض الفئات المستهدفة منه.

وهناك مجالات كثيرة ومتنوعة لاشتغال المجتمع المدني، منها الأعمال الاجتماعية التي تستهدف الفئات المحتاجة، ورعاية الأشخاص المعاقين، وحماية الطفولة والاهتمام بقضايا المرأة والشباب، ومحاربة الأمية، والوقاية الصحية، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعميم مفاهيمها وثقافتها، ونشر قيم المواطنة، وحماية البيئة، والمساهمة في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وترسيخ مقومات الهوية الوطنية والنهوض بالفنون، وخلق فضاءات للتنشيط الثقافي والرياضي والترفيهي، وغير ذلك من المجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يساهم من خلال الاشتغال التي يقوم بها في تنمية المجتمع بالمحافظة على مقومات الهوية وتعميق قيم المواطنة. [29]

**ج.المؤسسات التربوية:**

فالمدرسة كوسيط اجتماعي كما يعرفها علماء الاجتماع تمثل أداة المجتمع في تحقيق الأهداف التربوية المرسومة في المناهج الدراسية، وتعمل فضلا عن غرس قيم المجتمع ومعتقداته في نفس المتعلم وثقافته على تنمية الجانب الإدراكي والانفعالي والوجداني في شخصيته، كما تعمل على ترسيخ قيم التآخي والتكافل و الاحترام وتكوين الاتجاهات الايجابية و تشجع التنافس بين المتعلمين، فلا ريب إذا أن تكون المدرسة أجدر الأواساط بتربية النشء على المواطنة و أجداها في تكريس مفهومها وقيمها عبر السلوكات الواعية المسؤولة التي يتمارس في هذا الوسط التربوي.

**د.المسجد:**

ولم يكن المسجد مكان للعبادة فحسب، بل ركيزة داعمة للتربية الاجتماعية والوطنية، ويعد المسجد من أهم المؤسسات التي تهتم بتقديم خدمات لأفراد المجتمع، وفي مجالات الحياة كافة ،لاسيما في الوقت الراهن أين أصبح الاستعانة بالأئمة وعلماء الدين لنشر الثقافة الدينية التي تدعو لاحترام والتسامح ونبذ الكراهية و الأحقاد[30].

ويبرز دور المسجد أكثر أثناء الأزمات من خلال الاهتمام بالجانب الديني والإنساني وغرس روح التعاون والعمل الجماعي المشترك في نفوس المواطنين،ومن هنا يمكن حصر النشاط المسجدي في جانبه الديني ،ويتمثل في أداء الصلوات المفروضة وقراءة القرآن .

أما النشاط المجتمعي يمكن تحديده في الوظائف التعليمية حيث امتدت رسالة المسجد في المجتمع أيضاً إلى المجال السياسي،أين يتم فيه التشاور والتخطيط لشؤون المجتمع وقضاياه ،بث الوعي السياسي في أذهان المصلين، من خلال الخطب والدروس، عندما يعالج قضايا الساعة معالجة إسلامية.

**هـ.الإعلام :**

يتفق معظم الباحثين على أن جملة التحولات الكمية والنوعية التي طرأت على وسائل الإعلام والاتصال في الآونة الأخيرة ،وما أدت إليه هذه التحولات من نتائج هامة على صعيد واقع الحياة الاجتماعية بإشكالها المختلفة تعد من أهم الخصائص التي يتميز بها عالمنا المعاصر.[31]

ومن هذا المنطلق أصبحت الوسائل الاتصالية والإعلامية المجتمعية التي يتم استخدامها للوصول إلى الجماهير وإيصال الرسائل المختلفة إليهم سواءً كانت تلك الرسائل تحمل طابعاً سياسياً أو اجتماعياً او غيرها تؤسس لفكرة المواطنة واحترام القانون والنظام العام وتعميق قيمها بضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان ،ونشر فطائل التعايش والتسامح والترويج لفكرة الانتماء الوطني، والولاء للمبادئ والمقومات الوطنية.

**ثانيا: تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة**

إن تفعيل الشفافية والمساءلة آمر بالغ الأهمية لأن كل منهما تؤطر بشكل متوازن العلاقات المجتمعية وتحدد انخراط المواطن ومشاركته في القرارات الهامة بحصوله على موارده وحاجاته الأساسية و مطالبته بالمساءلة و كلها آليات عملية في اتجاه تمكين المواطن من إثبات مواطنته وتعزيز قيمها.

انطلاقا من حق المواطن في الاطلاع على المعلومات ضمان للشفافية وأساس للمشاركة المجتمعية ،فالشفافية إذن هي فلسفة ومنهاج عمل يقوم على العلنية والدقة والصراحة والانفتاح في مختلف النشاطات ومجالات العمل التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية المختلفة وجمهور المواطنين ،وتعني ضرورة وضوح إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن شروط ومعايير وآليات الحصول عليها بشكل علني ومتساوي بين جميع المواطنين.[32]

يستند جوهر الشفافية إلى التدفق الحر للمعلومات، بما يتيح للمعنيين أن يطلعوا مباشرة على العمليات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس

ومشاكلهم منصفة فإن عليها أن تكون شفافة، وأن تعمل وفقاً لسيادة القانون، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة وشفافية يعد ركناً أساسياً من أركان الحكم الصالح.

ومن هنا فان الكشف عن المعلومة يعد أمرا أساسيا في تفعيل قيم المواطنة بالمشاركة الواسعة للمواطنين في تدبير أمورهم من خلال ممثليهم في التنظيمات المدنية والاجتماعية،وكذا انخراطهم السياسي في الأحزاب ،ويمكن تلخيص فوائد الشفافية فيما يلي :

- اطلاع المواطنين على المعلومات يسمح لهم بمراقبة أعمال الإدارات العامة بدقة، مثل الهيئات التنفيذية المحلية.

- إن الشفافية في القوانين والأنظمة تساعد على إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية ، كما تساعد على تبسيط الإجراءات، والتوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة.[33]

- إن حرية الوصول إلى المعلومات تعد شرطا أساسيا لتوافر الديمقراطية ، ومنح المواطنين الحق في الوصول المعلومات الدقيقة و الموثوقة في التوقيت المناسب.

- يصبح للمواطن دورا نشطا في الحكم ممثلا بالاهتمام الإعلامي والمعرفة و تكوين الرأي العام والعضوية الفاعلة في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

- تزيد المواطن بالشعور الايجابي والثقة بالنفس ،والمساهمة في رسم السياسات ومراقبتها ،ورفع الظلم وكشف الفساد.[34]

ولتحقيق مبادئ المواطنة الايجابية والواعية لابد من توافر قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة.[35]

أما مبدأ المساءلة فيتمثل في إعطاء المواطنين قدرة على التعبير عن الرأي بوصفهم شريكا أساسيا في صنع السياسات و إدارة الموارد العامة ،وبالتالي تجسيدا لقيم المواطنة الواعية، والكشف عن مدى الالتزام بالقوانين والتحلي بالمسؤولية والواجبات من أجل ضمان تخصيص الموارد للمجالات والخدمات التي يحتاج إليها المواطنون.[36]

ويجب أن تكون المساءلة ملزمة لجميع المسؤولين والمؤسسات،ولكي يكون للمواطن شعورا بالأمان ،ايجابيا في مشاركاته في كل العمليات التنموية ،يجب توفر الحريات وسيادة القانون،وروح المسؤولية من الجميع ،وتقوم المساءلة على مجموعة دعائم هي: [37]

المساءلة المالية . وهي إلزام أي شخص يتولى مسؤولية موارد أو منصب عام أو أي منصب آخر قائم على الثقة بتقديم تقارير عن الاستخدام المقصود والفعلي للموارد أو المنصب

الذي أختير له هذا الشخص، ويشتمل ذلك ضمان الشفافية في الخطوات العملية والإجراءات للوفاء بهذا الالتزام.

المساءلة الإدارية. تتضمن نظم الرقابة الداخلية على الحكومة، وهي بذلك تكمل وتضمن سلامة تطبيق القيود والضوابط التي تفرضها الحكومة الدستورية والمواطنون المشاركون معها، وتتضمن تلك النظم معايير وحوافز الخدمة المدنية، ومواثيق الأخلاقيات، والعقوبات الجنائية، والمراجعة الإدارية.

المساءلة السياسية. هي نقطة بداية فعالة للرقابة، و تبدأ هذه المساءلة في الأساس بالانتخابات الحرة والشفافة، تتم مساءلة المسئولين المنتخبين والمعينين عن أعمالهم أثناء شغلهم المناصب العامة.

المساءلة الاجتماعية. وهي منهج لمواجهة الاحتياجات يقوم على المشاركة المدنية ويشرك المواطنين العاديين والجماعات التي تطالب بفرض قدر أكبر من المساءلة على الأعمال العامة ونتائجها.

**الخاتمة:**

من خلال استعراضنا لموضوع المواطنة تبيّن أنها أصبحت من المواضيع السياسية البارزة في المجتمعات الديمقراطية، وشهد المفهوم تاريخيا تغييرات عميقة في مضمونه ودلالاته، وقد كان اهتمام الكثير من المفكرين القدامى والمعاصرين للدور الذي تلعبه المواطنة على مستوى تقوية العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع، من خلال المساواة واحترام العيش المشترك واحترام القانون في الحقوق والواجبات.

والواقع أن المتابع والمتأمل لتاريخ الأفكار الإنسانية خاصة الفكر السياسي منه يمكن ملاحظة إن أراء الفلاسفة والمفكرين لموضوع المواطنة اختلفت حسب الظروف الزمنية التي يعيشون فيها، ويمكننا تفسير تلك الاختلافات عبر المراحل التاريخية خاصة ما تعلق بنظرتهم لموضوع المواطنة وتركيز تحليلاتهم حول دور المواطن اتجاه مجتمعه ووطنه.

أن صناعة الوعي لدى المواطن وتنمية حس الشعور بالمسؤولية وترسيخ عوامل التفاؤل والايجابية حول قضايا الولاء والانتماء، يستدعي قيام المؤسسات المجتمعية بدورها الفاعل في تعميق الفكر المواطناتي وضبط الممارسة المؤسسية من خلال الالتزام بالواجبات نحو الوطن ويكتسب ذلك بتبني إستراتيجيات واضحة تكون بالتربية على المواطنة عن طريق الأسرة والمسجد والمؤسسات التربوية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وبتكامل أدوارها في غرس وتثبيت قيم المواطنة .

ومن أجل تجسيد مفهوم المواطنة الواعية في الواقع العملي، والتي تتجاوز الحقوق والواجبات إلى تبني مفهوما أكثر عمقا بمواجهة المخاطر والتهديدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية وحتى الأمنية، التي تهدد الهوية وروابط الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع.

**التوصيات:**

انطلاقا مما جاءت به الدراسة، نستخلص مجموعة من التوصيات التي يمكن أن يسهم تطبيقها في تأصيل قيم المواطنة الواعية ونذكر أهمها فيما يلي:

- مواجهة التحديات الخارجية التي فرضها الفكر العولمي ،بالحفاظ على الخصوصية في المقومات والثوابت بتعميق فكرة المواطنة الواعية.
- تفعيل العمل المؤسسي أكثر بتوفير التشريعات و القوانين والمؤسسات، التي تكون أساسا للثقافة سياسية قائمة على المواطنة الواعية المسؤولة.
- صناعة وعي جديد لدى المواطن يتجاور الشعور بالانتماء والولاء الوطني ،إلى مواجهة المخاطر والتهديدات التي تهدد سيادة الدولة ووحدة المجتمع وتماسكه.
- تنمية القيم الديمقراطية ومبادئ الحكم الصالح بتفعيل الشفافية والمساءلة وإعطاء أدوار أكثر للأحزاب والجمعيات للرقي بالعمل الحزبي والمدني لتعزيز الرقابة السياسية والاجتماعية.
- الحرص على تقديم مضامين إعلامية تعزز أكثر الدور الايجابي للفرد والأسرة والمجتمع من شانها المساهمة بشكل فعال في تدعيم قيم المواطنة الواعية.
- توسيع دوائر الوعي السياسي الضروري للتعامل مع المخاطر والتهديدات الجديدة بامتلاك العلم والتكنولوجية المتقدمة .

## الهوامش:

[1] راضية رابح بوزيان ،التربية و المواطنة الواقع و المشكلات ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الأكاديمي ، الجزائر،2014،.ص 14.

[2] أبو صليب فيصل ، مفهوم المواطنة و المسؤولية الاجتماعية ،مجلة الكويت ،وزارة الإعلام، العدد 37،2014،ص 64.

[3] علي خليفة الكواري وآخرون ،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2001،ص 15.

[4] المرجع نفسه ،ص 16.

[5] ناهدة محمد زبون ،مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر : دراسة في المفهوم والأبعاد ،مجلة دراسات عربية ،2009،ص 368.

[6] علي خليفة الكواري وآخرون ،مرجع سابق ،ص 22.

[7] ناهدة محمد زبون ،مرجع سابق ،ص371.

[8] برابرا سنان ،إشكالية المواطنة :الرعية في التراث السياسي الإسلامي ،المركز الديمقراطي العربي والنشر ،ألمانيا ،2017،ص.08.

[9] سيف الدين عبد الفتاح :نحو مفهوم شامل و فاعل للمواطنة المواطنة من جديد ،كتاب عربي 21، الأربعاء 30 سبتمبر 2020،بتوقيت 12:51 .https://arabi21.com

[10] نافع بشير و آخرون،المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ،2001 ،ص 277.

[11] نهلة التميمي ،المواطنة إشكالية التعريف والمفهوم الصدى. نت، 2017 ، http://elsada.net/author/nahlaaltmimi/

[12] عبد الرؤوف ديب أبو ركبة ،أبعاد التنشئة السياسية وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية ،رسالة ماجستير تخصص علم النفس ،كلية التربية ،قسم علم النفس ،2012 ، ص ص 50-51

[13] عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ،2005، ص 154.

[14] محمد عربي لادمي ،المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية : دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وقيمها ،مجلة أفاق علمية ،المجلد 11 ،العدد 03،2019، ص 91.

[15] علي محمد محمد الصلابي،المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة ،الطبعة الأولى،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت،2015،ص 97.

[16] حمدي أحمد عمر علي،دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة وتمثلها لدى الطلاب في ظل تحديات العولمة: دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعتي أسيوط وسوهاج ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 14 ، العدد 01 ، 2017 ،ص77.

[17] فايزة غنام ،التعاون الأمني الاورو مغاربي :دراسة حالة حوار 5+5 ( 2001-2011)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية دراسات متوسطية ومغاربية في الأمن والتعاون ،جامعة تيزي وزو (2011-2012) ،ص 124.

[18] محمد مجدان ،التهديدات الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،المدرسة العليا للعلوم السياسية، المجلد 03،العدد 01،ص13.

[19] خضرة حلاب ،فاعلية برنامج إرشادي لتنمية قيم المواطنة لدى عينة من طلبة الجامعة : دراسة ميدانية بجامعة المسيلة أنموذجا ،أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التربية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علم النفس ، 2019 ، ص151.

[20] علي محمد محمد الصلابي ،مرجع سابق ،ص 20.

[21] هديل مصطفى الخولي ،التعليم والمواطنة رؤية مستقبلية ،المكتبة الأكاديمية ،مصر ،2013 ،ص 245.

[22] منذر محمد عبيس ،تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين (دراسة مسحية ) ،رسالة ماجستير في الإعلام ،كلية الإعلام ، قسم الإعلام ،جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ، 2017 ،ص03.

[23] خضرة حلاب ،مرجع سابق ،ص151.

[24] منذر محمد عبيس ،مرجع سابق ،ص 20.

[25] عبد القادر العلمي ، مرجع سابق ،ص 158.

[26]فؤاد عبد الجليل الصلاحي، المنظور السوسيولوجي في تحديد مفهوم المجتمع المدني، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد140-141، 2007، ص47.

[27] عبد القادر العلمي ،مرجع سابق ، ص 171.

[28] عبد الغفار حسن شكر ،المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية ،سلسلة حوارات القرن الجديد ،دار الفكر المعاصر،دمشق 2003، ص 176.

[29] عبد القادر العلمي ،مرجع سابق ، ص ص 173-174.

[30] محمد الطيطي وآخرون ،مدخل إلى التربية ، الطبعة الثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2013 ،ص202.

[31]فاروق خالد الحسنات ،الإعلام والتنمية المعاصرة ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010 ،ص209.

[32] عزمي الشعيبي وآخرون،النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد،الطبعة الرابعة،كولاج للإنتاج الفني،القدس،2016،ص 62.

[33] فلاق محمد ،حدو سميرة أحلام ،دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري تجارب دولية ،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، جامعة الشلف ،العدد 01 ،2015،ص13.

[34]مازن مهدي حبيب العقابي ،الحكم الراشد وتكنولوجيا المعلومات ،دار كاكامش للطباعة ،بغداد ،2018، ص50.

[35] . عزمي الشعيبي وآخرون ،مرجع سابق ،ص 62.

[36] مازن مهدي حبيب العقابي ،مرجع سابق ،ص65.

[37] سفيان فوكة، "الحكم الراشد المحلي: بحث في قيم وأدوات التمكين"، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، يومي 12 و13 ديسمبر 2010 ،ص 15 .